الإدارة في مطلع العصر العباسي الأول

عبدالجبار العبيدي
قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

مقدمة :

كان للتنظيمات الإدارية التي أحدثها الرسول ﷺ غداة هجرته من مكة إلى المدينة أهمية بالغة في تنظيم أمورالمسلمين . إذ بدأ بتنظيم أمور الجماعة الإسلامية على أسس جديدة استندت على مبادىء الإسلام التي تقوم على الأخوة والمساواة . وأقام بذلك أول هيكل لحكومة عربية إسلامية منظمة .

ولقد تمثل الجهاز الإداري لذلك التنظيم باستعمال عدد من الكتاب لكتابة الرسائل والمداينات والمعاملات من بيع وشراء وضمانة وكفالة وأمور أخرى اقتضتها طبيعة المرحلة في بداية الدعوة لتنظم أمور الجماعة وتؤدي واجباتها . فنشأ عندهم ما يمكن ن نسميه بديوان الإنشاء[1] . وهو الشيء الذي تطور في عهد الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ، وأصبح من الأشياء المهمة في الدولة . ومن ناحية أخرى فقد فرق الرسول ﷺ عمالا على الصدقات في المناطق التي وصل إليها الإسلام وكان هؤلاءالعمال في الأساس دعاة يدعون الناس للمسارعة بدخول الإسلام ، ويسقطون عنهم الجزية تمييزا لهم عن أهل الذمة الذين رفضوا الإسلام وذلك امتثالا لقوله تعالى : ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** . . ﴾ (القرآن الكريم ، التوبة : ١٠٣) .

فقد بعث المهاجر بن أمية إلى صنعاء ، وزياد بن لبيد إلى حضرموت ، وعدي بن حاتم إلى طي وأسد . والعلاء بن الحضرمي إلى البحرين ، وعلي بن أبي طالب إلى نجران . (الطبري ٣ ، ١٩٦١ : ١٤٣ ، البلاذري ، ١٩٧٨ : ٧٠ ـ ٨٠) .

والواقع أن الناس أيام الرسول ﷺ كانوا يؤدون من أموالهم الصدقات وينفقونها في أبوابها حسب تعليمات القرآن الكريم . وكان لعمال الصدقات نصيبهم القليل الذي يحدده لهم الشرع ، وعليه فلا يصل إلى المدينة سوى نسبة ضئيلة من هذه الأموال توزع في أبوابها الشرعية . ولهذا لم يكن للرسول ﷺ بيت مال ولا خازن (مؤنس ،١٩٧٣ : ١٨ - ١٩) . ثم وضع الرسول ﷺ بالتفاهم مع صحابته المواد الرئيسة الأولى لدستور الجماعة ، وترك الباب مفتوحا ليضاف إليه من المواد ما تمسي إليه الحاجة ، وتدعو إليه ضرورات تطور الجماعة من التنظيم . وبهذا امتاز عهد الرسول ﷺ بالبساطة وعدم التعقيد الإداري .

وفي عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) تطور النظام الإداري والمالي ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب نظرا لحاجة الدولة لهذا التطور وتوسعها وامتدادها جغرافيا بعد اتساع حركة الفتوح ، وحاجتها لمثل هذه التنظيمات لمواجهة متطلبات الوضع الجديد خارج شبه الجزيرة العربية .

إن هذا التطور في الأنظمة الإدارية جاء نتيجة لاندفاع العرب إلى الفتح ولاختلاطهم كذلك بأقوام أخرى ، تعلموا منهم التنظيمات الإدارية التي أغنت تنظيماتهم وطورتها ، وبخاصة بعد فتح العراق والشام حيث كانت الدولتان الفارسية والبيزنطية ، مما جعلها تأخذ شكلا جديدا مغايرا لما كانت عليه زمن الرسول ﷺ (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ٨٣ - ٨٤ ، الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٩٩) . وقد اهتم الخليفة عمر بن الخطاب بالنظام المالي ، ولاسيما نظام الأراضي المفتوحة التي غدت موردا ماليا ثابتا للدولة . (دروزه ، ١٩٥٩ : ١٧٧) غير أنه عندما أسيء استعمال النظام الإداري والمالي من قبل ولاة الخليفةعثمان بن عفان ، الذين استغلوا لين وتسامح هذا الخليفة الجليل ، أدى سوء هذا الاستعمال إلى التخلخل الإداري والمالي ، وبالتالي سبب تذمر العامة نتيجة سياسة التسلط للولاة وتعسفهم واستغلالهم لأموال الدولة وصرف بعضها في غير مجالاتها الشرعية مما أدى إلى ما عرف فيما بعد بالفتنة ، ومقتل الخليفة نفسه بأيدي المسلمين أنفسهم ، وتلك ظاهرة سيئة بدأت في الدولة العربية الإسلامية . (الطبري ٤ ، ٥ : ١٩٦١ : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، ٩٥ فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١) .

وفي العهد الأموي تطورت الدواوين بشكل سريع ، فأنشئت الدواوين المركزية في عاصمة الخلافة ، والفرعية في الولايات ، وأصبحت هذه الدواوين هي التي تقوم بتنظيم أمور الناس والمال والاقتصاد ، وكنتيجة لاستمرار حركة الفتوح الإسلامية واتساعها في العهد الأموي ، أصبحت هذه الدواوين الأساس الذي تستند عليه الدولة في تنظيم متطلبات شؤون حياتها الجديدة . ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الدواوين بالتنظيمات

البيزنطية والفارسية كنتيجة لوقوع أراضٍ شاسعة كانت تحت سلطة هاتين الدولتين ، مما أدى إلى تطورها وصبغها بالصبغة العربية ، وأنشىء نظام مالي يرتكز عليه اقتصاد الدولة ، كما حصل في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هـ) ، وبذلك بدأت حركة التعريب في تلك الدواوين ، وما مضى عقد من الزمن إلا وكان غالبية العاملين فيها من الذين يحسنون اللغة العربية (السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢١٩ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٢٧ ـ ٢٨ ، ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٢٢ ، حلمي ، ١٩٦٦ : ١٤٥) .

وعندما أسيء استعمال بعض هذه التنظيمات ، حاول الخليفة عمر بن عبدالعزيز إصلاحها ، فأعاد تنظيم إدارة الولايات تحت سلطة الدولة المباشرة ، وأوكل إدارتها إلى عمال أكفياء صالحين ، وحاول إصلاح الأمور المالية وبخاصة نظام جباية الخراج والجزية ، ورفع الظلم عن الموالي وأهل الذمة ، فقد ذكر الطبري أن الخليفة قال لعماله : « ولا تأخذن في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرابين ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفيوج ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض)[٢] . وقد ذكر بعض المؤرخين أن الخليفة وضع حلا يتفق ومبادىء الإسلام ويحفظ للخزينة حقوقها ، ذلك بأن أعفى من أسلم من الجزية وأعطى الموالي المقاتلة مثل العرب فزاد انتشار الإسلام بينهم ، واعتبر الخراج إيجارا لأرض الخراج التي هي ملك مشترك للمسلمين ، ويترتب على مزارع هذه الأرض أن يدفعه سواء كان مسلما أم ذميا (الذهبي ٤ ، لا تاريخ : ١٦٩ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٢) . وأمر بإيقاف نظام تحويل الأراضي من خراجية إلى عشرية اعتبارا من سنة مئة للهجرة ، وأجرى إصلاحات أخرى منها إلغاء الضرائب الإضافية كهدايا النيروز والمهرجان وضرائب الصحف والزواج وأجور الضرابين وأجور البيوت ورسوم العرائض . وهكذا ورغم قصر فترة حكمه التي وقعت بين (٩٩ ـ ١٠١ هـ) إلا أن الأصلاح كان كبيرا في الإدارة والمال .

وقد بذل الخليفةهشام بن عبدالملك (١٠٥ ـ ١٢٥ هـ) جهودا إصلاحية كبيرة لأجل التنظيمات الإدارية ، وإصلاح الوضع الاقتصادي والاستمرارية على ما أحدثه الخليفة عمر بن عبدالعزيز ، فقد أحسن الولاية ونظم الجباية وعمر خراسان عمارة كبيرة ، وطلب من واليه أشرس بن عبدالسلامي إعفاء من أسلم من بلاد ما وراء النهر من الجزية ، فنجحت دعوته ، لكن الدهاقين ـ وهم كبار الملاك والحكام في القرى ـ وقفوا ضد هذا الإجراء لأنهم كانوا لا يريدون نشر دين فيه روح المساواة ، ولأنهم سيكونون أول المتضررين من هذا الإجراء بسبب الامتيازات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتعون بها دون غيرهم . ولما كان نفوذهم واسعا ومؤثرا فقد استطاعوا أن يؤثروا في هذا القرار

ويغيروه لصالحهم ، وبضغط من الوالي عاد وطلب الخليفة أخذ الخراج ممن كانوا يأخذونه ، فأعادوا الجزية على من أسلم (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٥٤ ـ ١٧٣ ، ابن عبدالحكم ، ١٩٥٤ : ٣٥ ـ ١٤٣) و ,(BARTHOLD, 1929:48) . فأدى ذلك إلى ردود فعل سلبية استمرت حتى ولاية نصر بن سيار على منطقة خراسان (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ١٥٤ ، فلوتن ، ١٩٣٤ : ٥٥) .

وفي عهد الخلفاء الخلفاء الذين تسلموا بعد هشام ساءت أحوال الدولة فأهملت التنظيمات الإدارية ، ولم يحدث أي تطور في شؤون الإدارة والمال ، إلا في عهد مروان بن محمدالجعدي آخر خلفاء بني أمية ، الذي قام بمحاولات للأصلاح الإداري والمالي منها تنظيم الضرائب في خراسان بطريقة عادلة حين قرر إعفاء المسلمين من الجزية ، وقسم منطقة خراسان إلى مناطق ضرائب ، وفرض على كل منطقة كمية معينة تجبى على الأرض أيا كان مالكها (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤٧٨ ـ ٤٨١) . وقد استفزت هذه التدابير الدهاقين . ولكنها جاءت متأخرة فلم تؤثر في مد عمر الدولة الأموية ، ولم تحل دون سقوطها سنة ١٣٢ للهجرة على أيدي العباسيين .

ومن ذلك يتبين لنا أن التنظيمات الإدارية عامة كانت في إطارات عامة محدودة في عهد الرسول ﷺ وأبي بكر الصديق . ثم اتسعت ابتداء في أيام عمر بن الخطاب ، وانبعثت عن المجتمع وحاجاته ، وعبرت عن رغباته ، وترجمت عمليا اتجاهاته . وعندما استقرت تلك التيارات الفكرية وتبلورت في أداء وظيفتها أصبحت التشريع الإسلامي في النظم السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية (القرة غولي ، ١٩٧٤ : ٢٧٣ ـ ٢٧٥) .

وبذلك يمكن القول بأن إدارة الدولة الإسلامية بدأت بسيطة التنظيم ، قليلة التكاليف ، فلم تزد في أول الأمر عن إطار تنظيمي لشؤون الجماعة ، ثم أخذت تتطور ابتداء من أيام عمر بن الخطاب مع اتساع نطاق الأمة ، وتوالي الفتوح ، وحاجة الخلفاء إلى تنظيم لأمور المجاهدين للدفاع عن كيان الدولة ، ثم دخول أمم ذات تنظيمات إدارية ومالية سابقة في الإسلام ، فكان لابد من تطويرها بحيث تلائم الشريعة الإسلامية وأهداف أمة الإسلام . هذا عدا عن اتساع قاعدة المجتمع الإسلامي بدخول عناصر جديدة كانت على مرتبة معقولة في التنظيم الإداري كالفرس والرومان والقبط وغيرهم . وقد بدأ ذلك بوضوح في أيام الخليفة عمر بن الخطاب الذي بدأ بإنشاء الدواوين . (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ١٥٣ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ١٣٧) .

العباسيون والاستقرار الإداري :

تعتبر التنظيمات الإدارية للدولة العباسية امتدادا طبيعيا لدولة بني أمية والراشدين وعهد الرسول ﷺ ، وانعكاسا صادقا للفكر السياسي وتطوره عند المسلمين ، لأنها نمت وتطورت وفق الأسس التي وضعها النظام الإسلامي في المدينة . لأول مرة في تاريخ العرب والمسلمين ، ثم استطاعت أن تتفاعل مع النظم الأخرى في البلاد المفتوحة ، وأن تأخذ منها ما يفيد الدولة الإسلامية الجديدة ، وينسجم مع مبادئها وشرائعها ، ويمليه الواقع الجديد بعد حركة الفتوح ، فإذا كانت المركزية هي الأساس للنظام السياسي في دولة الخلفاء الراشدين في المدينة ، فقد أصبح النظام اللامركزي أساس الحكم الأموي في دمشق نتيجة لاضطراب المركزية بعد حوادث الفتنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) .

وبانتهاء الحكم الأموي سنة ١٣٢ للهجرة ، ومجيء العباسيين للسلطة ، ظل النظام السياسي كما هو ثابتا لم يتغير ، إلا أنه أخذ يتجه نحو المركزية ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني أبو جعفر المنصور ، رغبة منه في الإشراف شخصيا على كل شؤون الدولة من سلطة الوزراء والولاة وغيرهم ، وذلك لتدعيم موقف الخلافة في بداية نشأة الدولة ، وحسما للصراعات التي عانت منها الدولة كثيرا ، وسوف نشير إلى ذلك عند ذكرنا لعهده .

ومن ناحية أخرى فإن التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة أبي العباس السفاح بقيت كما كانت في عهد الأمويين مع الفارق من حيث المركزية ، لأنه لم يستطع وضع أساس ثابت للإدارة بسبب انشغاله بتوطيد سلطته في الدولة من جهة ، وقصر مدة خلافته (١٣٢ ـ ١٣٦هـ) من جهة أخرى ، ورغم أن سلطة الوزير ظهرت في عهده ، إلا أنها تعتبر امتدادا لوظيفة وسلطة الكاتب في الدولة الأموية . فالمسعودي يذكر : « استخارت بنو العباس تسمية الكاتب وزيرا (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) اعتمادا على ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ **واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري** ﴾ (القرآن الكريم ، طه : ٢٩) . ولذا فإن تسمية الخلال وزيرا لم يحدث تغيرا إداريا من حيث الجوهر ، ولكن هذه الفكرة نمت بمرور الزمن إلى أن تكون نظام الوزارة الحقيقي كأساس للإدارة العباسية (الدوري ، ١٩٥٠ : ٦٣) .

وقد ظل الحال على ما كان عليه في العهد الأموي ، مع حرصه على إسناد الولايات إلى أقربائه ومؤيديه الذين قدموا خدمات كبيرة للدعوة العباسية ، وليطمئن على دولته الفتية وليأخذ الحيطة والحذر من أعدائه[٣] .

وكان أبرز ما أحدثه أبو العباس السفاح أن أمر بحفظ سجلات الدولة التي كانت منثورة في أوراق متفرقة يجعلها بين دفتي دفاتر لتكون في متناول رأس السلطة حين يريدها

(الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٨٩ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ٦٣) . وكانت هذه أول بداية حقيقية لما يعرف في زماننا بسجلات المحفوظات أو دور الأرشيف .

وكانت الدولة العباسية في عهده مقسمة سياسيا على النحو التالي (البلاذري ، ١٩٧٨ : ١٣٧ ـ ١٣٨ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٣ ، الخربوطلي ، لا تاريخ : ١١٨ ـ ١١٩) .

ـ الكوفة والسواد .
ـ البصرة وأقليم دجلة والبحرين وعمان .
ـ الحجاز واليمامة .
ـ اليمـــن .
ـ الأحواز ويشمل خوزستان وسجستان .
ـ الموصـل .
ـ الجزيرة وأرمينية وأذربيجان .
ـ أقليم فارس .
ـ سوريا وتشمل قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن .
ـ خراسان .
ـ مصر وأفريقية .
ـ منطقة السند .

والواقع أن هذه التقسيمات الإدارية السياسية كانت موجودة منذ العهد الأموي ، إلا أنه في عصر العباسيين حدثت تغييرات اقتضتها طبيعة الأحداث لعوامل شتى من حيث الأقسام والحدود الإدارية للعمالات ، وأن تلك التعديلات قد حدثت منذ عهد الخليفة أبي العباس السفاح ، وقد تناولت بلاد الشام التي كانت مركزا للدولة الأموية ، وبسبب كونها أجناداً لا ولايات ، فأصبحت خمسة هي قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن ، كما فصلت أرمينية وأذربيجان وأصبحتا ولايتين مستقلتين لأسباب عسكرية ودفاعية (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٤) . واستمر هذا التنظيم حتى عهد الخليفة محمد المهدي . إلا أن عهد الرشيد شهد تعديلا تناول الثغور والعواصم ، وفيما عدا ذلك فقد ظل النظام الإداري العباسي يعتمد ، كالنظام الأموي من قبل ، على أسلوب الإدارة البسيطة ، واعتبار المدينة أساس التنظيم الإداري (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦) .

وبوفاة أبي العباس السفاح سنة ١٣٦ هـ انتقلت الخلافة إلى أخيه أبي جعفر المنصور

الذي كان في بني العباس كمعاوية في بني أمية ، فالمنصور هـو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية ، وباني مجدها ، ومشيد عظمتها ، ومثبت أركانها ، فكان سياسيا وإداريـا من الطراز الأول ، وذا بصيرة نافذة وعقلية ناضجة ورأي سديد ، فكان من الحزم وصواب الرأي ، وجرأة الإقدام علما تجاوز الوصف ، فقد عركته الأيام بتقلبه فيها فزادتـه خبرة واطلاعا . ويعود نجاحه إلى أنه كان قد اكتسب خبرة إدارية عالية منذ عهد أخيه السفاح حيث أنيطت به عدة مهام إدارية أداها بكفاءة ومقدرة فائقتين (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢١٨ ، ابن طباطبا : ١٥٩) . لذا اهتم حين استلامه السلطة بالناحية الإدارية ، وكان من علامات هذا الاهتمام التفكير ببناء عاصمة جديدة تليق بدولته الفتية لتكون مركزا لخلافته القوية ، فكان اختياره لمدينة بغداد وبناؤه لها لتصبح مقرا سياسيا وإداريا منـظما لدولته الجديدة . ولم يكن المنصور ، كما قلنا ، رجلا عاديا ، فقد كان إداريا محنكا ، لذا فقد أوكل عمالات الدولة إلى رجال أكفياء قادرين على ضبطها و تنظيمها مما مهد للخلافة استقرارا إداريا ناجحا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٢ ، المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٥) . لقد كان هم المنصور إقامة قاعدة للدولة وضبط الحكم فيها بأي ثمن . يروي الطبري عن المنصور أنه قال : « ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم ، قيل له : ياأمير المؤمنين ، من هم ؟ قال : هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم ، إن نقصت واحدة وهي ، أما أحدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي ، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها غني ، والرابع ـ ثم عض على أصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول في كل مرة آه آه ـ قيل له ومن هو يا أمير المؤمنين ، قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٧) . والواضح أن المنصور عمل جاهدا على تقوية سلطان صاحب البريد (أي نظام المخابرات والرسائل) والاعتماد على كتبه ، وذلك أهم وسائله في المركزية والرقابة . وكان يطلب من عمال البريد أن يكتبوا إليه يوميا وباستمرار بأسعار القمح والحبـوب والأدم وبسعر كـل مأكول ، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم ، وبما يعمل به الوالي ، وبما يرد بيت المـال ، وكل حـدث يحدث بـدولته من ظلم وجـور ، كما زاد في ارتبـاط عمال البـريد بالعاصمة ، وجعلهم يتمتعون بالاستقلاليـة التامـة في تصرفـاتهم ، فلم يخضعوا لنفـوذ الولاة ، ولا نستغرب إذا سمعنا أن ابنه محمد المهدي كان خاضعا لرقابتهم حينما عين واليا في مناطق غرب إيران ((الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٩٦ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١ NOL-DEKE, 1963:131,) . ومثل هذا التصور عند رجل مسؤول مثل المنصور يعطي لهـذا النظام قيمة أساسية خاصة جديرة بالاهتمام ، بعد أن يعتبره أحد القوائم الأربعة التي بنى

عليها ملكه ، والأهم من ذلك أنه أرجع إصلاح الأركان الثلاثة الأخرى في الدولة إلى صلاحية البريد باعتباره حلقة الاتصال وهمزة الوصل بينه وبين أركان إدارته ، مما أعطى لصاحب البريد الثقة العالية بالأخذ برأيه في نقل الأخبار عن الولايات وعمالها وما يدور فيها ضمانا لتحقيق العدالة في الدولة . فيروي الجهشياري أن المنصور كان يقول في وصيته لابنه المهدي : « يا أبا عبدالله ، إن الخليفة لا يصلحه إلا التقوى ، والسلطان لا يصلحه إلا العدل ، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة ، وأنقص الناس عقلا من ظلم من هو دونه» (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

ولم يكن العنصر العربي وحده الذي أسندت إليه مثل هذه المهمات ، بل أسندها لبعض الموالي وعهد إليهم بالتنظيمات الإدارية فيها (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) . وقد علق براون على ذلك بقوله : « أنه أمكن لهذه العناصر غير العربية وبخاصة الفرس الاستيلاء على الإدارة العربية » . (BROWN,1909 : 25, 252) . ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن يقصد منه زيادة نفوذ الفرس ، بل الاعتماد على الكفاءة والمقدرة في تنظيم قواعد الدولة ، لأن مثل هذه العناصر لم تكن تهم المنصور قدر اهتمامه بتنظيم دولته ، ولاسيما بعد ازدياد وجود الموالي نتيجة ازدياد عدد المسلمين بين الرعايا ، ففي العهد الأموي كان غالبية المسلمين من العرب ، فكانت معظم المناصب محصورة بينهم ، وكلما ازداد عدد غير العرب بين المسلمين زاد استلامهم للمناصب نتيجة تمتعهم بالكفاءة الإدارية ، والكفاءة مطلوبة دوما في مناصب الدولة العليا والمهمة . وهذا واضح من موقف المنصور الحازم مع أبي أيوب المورياني ـ وزيره المعروف ـ بعد أن تأكد من خيانته وتلاعبه بمقدرات الدولة الاقتصادية ، واحتكاره لأسعار المواد الغذائية في الكوفة . فيروي الجهشياري أن المورياني طلب من المنصور العفو قائلا : « ياأمير المؤمنين إن للتهم فلتات ترجع بالندم ولك في رسول الله ﷺ عدل السياسة ، وشرف القرابة ، فأقلني ، قال : لا يسعني مع عظيم جرمك وجليل ذنبك إقالتك ، ولا العفو عنك ، لأنك اقترفت الموبق ، وما لا يسع معه عفو . . . » (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

لقد كان المنصور يراقب الولاة مراقبة شديدة ، ولا يبقيهم فترة طويلة في أماكنهم ، ولا يغفل عنهم ، فقد قلد ديوان خراج البصرة لعمارة بن حمزة ، وقلد ديوان خراج الكوفة وأرضها لعمر بن كيلغ في سنة خمس وخمسين ومئة للهجرة ثم صرفه عنه ، وقلد ثابت بن موسى بدلا عنه ، وحبس عمر بن كيلغ واستخلف محمد بن جميل محله (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٢٤ ـ ١٢٥) . وبهذا الخصوص نذكر وصيته لابنه المهدي حين قال له : « . . . ولا تنم فإن أباك لم ينم منذ ولي الخلافة ، ولا دخل عينه غمض إلا وقلبه مستيقظ » (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٨٧ ـ ٣٨٩ ، الطبري ، ١٩٦١ : ١٠٦) .

أما دور الفرس في السلطة والإدارة فلنا فيه رأي ، فالعباسيون منذ البداية لم يكن يهمهم نفوذ الفرس ، ولم يخشوهم أو أو يضعوهم في حسابهم إذا جد الجد ، فقد قتل أبو العباس السفاح أبا سلمة الخلال والدولة ما زالت في بدايتها والأمور لم تستقر بعد (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٤٩) . وقتل المنصور أبا مسلم الخراساني وقضى على الراوندية[٤] ، والدولة في أيام اضطرابها وقلقها (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٩١ ـ ٤٩٢) . كما قضى الخليفة المهدي على وزيره يعقوب بن داود وهو في عز نفوذه (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٥٩ ـ ١٦٢) .

إن إسناد الوظائف الإدارية للفرس وبقية الموالي لم يكن جديدا في عهد العباسيين ، بل بدأ منذ العهد الأموي[٥] . ولكنه في عهد العباسيين بات ظاهرا وقويا ، ويعود ذلك لكفاءتهم الإدارية الموروثة ومساهمتهم مع العباسيين في الإعداد والتنظيم للثورة العباسية .

والمنصور مثلا كان يشرف بنفسه على إدارة دولته الواسعة ، ولم تكن لوزرائه سلطة فعليه ، فيروي لنا ابن طباطبا في باب شرح حال الوزارة في عهده أنه : « لم تكن الوزارة في أيامه طائلة لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور في الأمور دائما ، وإنما كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء . وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق » . (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٤) . ويبدو أنه استغنى حتى عن وزرائه بعد قتله المورياني ، لكنه استكتب أبان بن صدقة وظل معه إلى أن مات (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٨) ومع هذه المركزية في السلطة إلا أنه كان يشاور في الأمور ، وله مستشارون من أصحاب الدواوين وأفراد البيت العباسي لإدارة شؤون الولايات ، ومشاورتهم في أمور الدولة قبل إمضائها التنفيذي (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٠١) . وقد أفرد ديوانا خاصا للمصادرات ، وهي الأموال التي أخذها من أصحابها نتيجة استغلالهم وخيانتهم للدولة وقد سماها أموال المظالم والتي ترك فيها وصيته لابنه المهدي قبل وفاته (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) . ومع حرصه الشديد على أموال الدولة ، إلا أنه كان متسامحا وكريما مع أبناء عمومته من العباسيين ، فقد أعطى لكل رجل منهم مليون درهم معونة من بيت المال ، فكانت تجرى في الدواوين . (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨٥) . ولعل ذلك يعود إلى إرضائهم وكسب تأييدهم . ورغم الثورات والاضطرابات الكثيرة التي صادفت خلافته إلا أنها لم تثنه عن تنظيماته الإدارية[٦] .

أما فيما يخص تنظيم السياسة المالية فقد كانت إصلاحاته واضحة في تنظيم الضرائب وبخاصة ضرائب الأرض في السواد ، ففي عهده كان الخراج يؤخذ نقدا وعلى مساحة الأرض ، زرعت أم لم تزرع ، حسب النظام الذي وضعه عمر بن الخطاب (رضي الله

عنه) ، لكن الظروف بين أيام عمر والمنصور تغيرت ، ودخلها الكثير من الخلل ، مماجعل المنصور يضع نظام المقاسمة الذي يعتمدعلى دفع المزارع جزءاً من محصوله كضريبة ، ولكن هذا النظام لم يكتمل بسبب وفاة المنصور سنة ١٥٨ للهجرة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٤٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١ ـ ١٠٢) .

وبالإجمال ، فإن الملامح الرئيسة لسياسة أبي جعفر المنصور الإدارية يمكن أن نستشفها من خلال اتخاذه بغداد عاصمة جديدة لدولته ، قائمة على أسس غير ما اتخذه من قبله ، ومن ثم أخذ الوزراء والولاة والعمال ومتولي الوظائف العامة بالجد والحزم ، ومنح صاحب البريد صلاحيات ما كانت معروفة قبل عهده . وحتى لا يستبد والٍ أو تحدثه نفسه بالانفصال عن الدولة ، فقد أخذ بنظام العزل المستبدل للولاة ومحاسبتهم بصورة دورية ، وحتى لا يغرق في مشاكل تقدير الخراج لجأ إلى نظام المقاسمة ، فللدولة قسم مما ينتج .

وزيادة في حفظ الأمن في الدولة ، وحتى لا تتصل العناصر الداخلية المناوئة لحكمه بمصادر خارجية ، فقد حصن الثغور[٧] ، وقواها وأحكم الرقابة عليها ، وزاد في مراقبتها حين عزلها عن الجزيرة وقنسرين ، وجعلها منطقة واحدة وسماها بالعواصم (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٤ و MUIR, 1924:190) .

لقد كانت تنظيمات أبي جعفر المنصور صمام أمان للدولة ، ولذا فقد سلم لابنه المهدي دولة آمنة مستقرة ، وخزينة مملوءة بالأموال ، فلا غرو أن بدأت العناصر الحضارية الاجتماعية في الظهور في عهد ابنه المهدي ، وأصبحت ظاهرة متميزة في عهد حفيده الرشيد ، حتى نسجت حولها الروايات مثل ألف ليلة وليلة وغيرها من الأخبار .

وفي خلافة محمدالمهدي (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ) استقرت الأمور السياسية والإدارية ، بعد أن أدرك الخليفة أن سياسة الدولة تحتاج إلى المرونة واللين بعد الضعف والشدة التي اتبعت في عهد أبيه المنصور ، لذا فقد افتتح عهده باسترضاء عامة الناس ، ولاسيما من كان يشعر أنهم لا يكنون له وللدولة العباسية الولاء ، كأهل الحجاز والعلويين في مكة والمدينة . إن هذه السياسة مكنت الخليفة من أن يبدأ عهده بالاستقرار السياسي والإداري .

والملاحظ أن بداية عمل الخليفة اتجه نحو تثبيت التقسيمات الإدارية التي وجدت منذ عهد السفاح ، فقد جعل الأمير أو الوالي يعين على الصلاة والحرب ، ومعه عامل على الخراج وقاض لقضاء الولاية ، وصاحب الشرطة لإدارة شرطة الولاية والمحافظة على الأمن والأحداث . ، وفي بعض الأحيان يجمع الوالي بين الصلاةوالقضاء (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢١) هذا التوزيع بطبيعته أدى إلى تنظيم العمل الإداري تنظيما جيدا ، وتمكن من أن يسود سلطان الخليفة الولايات والأمصار وذلك بتعيين المقربين وأكابر القواد الذين

يوثق بهم وبكفاءتهم الإدارية ، وبخاصة في إدارة الولايات البعيدة عن العاصمة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢٣) ، فالنظام كان مركزيا والخليفة مصدر كل سلطة رغم وجود المستشارين كصحابة له ، يساعدونه في إدارة شئون الولايات وما فيها من أمور إدارية أخرى .

وفي عهد المهدي ظهرت أبهة الوزارة ، كما يقول ابن طباطبا (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨١) ، فكان تعيين الوزراء يتم في أغلب الأحيان لعلمهم وكفاءتهم الإدارية والكتابية ، فكان للمؤهلات الشخصية والعلمية دور مؤثر في تعيين بعضهم . فالمسعودي يذكر : « لم تكن الخلفاء والملوك تستوزر إلا الكامل من كتابها ، والأمين العفيف من خاصتها ، والناصح الصدوق من رجالها ، ومن تأمنه على أسرارها وأموالها ، وتثق بحزمه فضل رأيه وصحة تدبيره في أمورها » (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) . ونتيجة لهذا التحري الدقيق في مؤهلات وخلفيات الشخص المنوي استوزاره كان طبيعيا أن تعطى للوزير صلاحيات النظر في الدواوين والشئون الإدارية الأخرى (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨٢ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) ، فأتسعت بذلك سلطة الوزراء فبادر بعضهم في ترسيخ الشئون المالية والاقتصادية، فالوزير معاوية بن يسار (١٥٩ ـ ١٦٣هـ) مثلا وضع نظام المقاسمة على الغلال في الخراج في أرض السواد . وكنتيجة لهذا الاتجاه فإن الدواوين المنظمة في سجلات رسمية قد تطورت ، واستحدثت دواوين جديدة بحسب تطور الضرورات والأحوال والأحداث ، وبسبب الاستقرار السياسي النسبي الذي حدث في عهده كنتيجة لتصفية الاضطرابات والمعارضة في عهد أبيه المنصور ، ووجود الكفاءة العالية في وزرائه وموظفيه مما جعل النظم تنتقل نقلة سريعة نحو التنوع والترتيب .

وأولى اهتماماته لدواوين البريد والرسائل والتوقيع والخاتم والتي أسهمت إسهاما فعالا في ربط ولايات الدولة ومدنها البعيدة بمركز الخلافة على أساس متين ودقيق . فديوان البريد بدأ بين مكة والمدينة وبلاداليمن جنوبا وبلاد العراق شمالا (ابن كثير ١٠ ، ١٩٥٢ : ١٤٩ ، ابن تغري بردي ، ١٩٤٢ : ٥١) ، وتذكر المصادر أن المهدي أول من عمل البريد من الحجاز إلى العراق بغالا وإبلا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢٧٣ ، المقريزي ، ١٣٢٤ هـ : ٤٥) . ويعتبر طريق العراق ـ الحجاز من الطرق الرئيسة لعبور الحجاج ، لذا فقد اهتم به الخليفة كل الاهتمام فعمل على رصف هذا الطريق من القادسية حتى زبالة وتوسيعه لتسهيل مهمة السفر (جعفر ، ١٩٨١ : ١٨٦ ، ياقوت ٣، ٤، ١٩٠٦ : ١٢٩ ـ ٢٩١). وكان الخليفة العباسي أبو العباس السفاح أول من بنى المنازل في هذا الطريق، فعمل المهدي على تجديد وزيادة هذه

المنازل وتأثيثها، كما عمل المحطات والاستراحات والشواهد الحجرية ، وزودها بالماء والمؤن وعلف الدواب (القلقشندي، ١٩٦٤ : ١٨٥ ـ ١٨٦) وقد اجتهد المهدي في حفر الآبار والركايا وبناء المصانع لجمع المياه فيها لاستخدامها وقت الحاجة ، مما مهد لقيام قرى ثابتة على الطريق توفرت لها وسائل الاستقرار[٨] . ولم يكن هذا العمل من جانب المهدي عملا وقتيا لموسم الحج فقط ، بل أعطاه كل عناية ، وعين موظفا خاصة لإدارة هذا الطريق ، فكان يقطين بن موسى يتولى تلك المهمة ، وظل فيها حتى بعد وفاة المهدي[٩] . كما قسم هذا الطريق إلى محطات (سكك) مع بدالات من الدواب ، وبين كل محطة وأخرى فرسخان أو أربعة فراسخ ، كما أقام الحراس لحماية الحجاج والمسافرين ، وبذلك أضفى نوعا من الأمن على هذا الطريق (القلقشندي، ١٩٦٤ : ٣٦٧) ، ولهذه الطرق وصفا مفصلا في كتب المؤرخين (متز، ١٩٦٧، ٤٠٤) أما ديوان الخاتم فقد اهتم بحفظ المكاتبات ، ونسخ أوامر الخليفة والمحافظة على سريتها[١٠] وقيل كان الكتاب يختمون بأنفسهم رسائل الخليفة ، ولكل خليفة نقش خاص فقد كان نقش خاتم الخليفة المهدي (العزة لله) (الكازروني ١ ، ١٩٧٠ : ١١٤) أما ديوان التوقيع فقد كان عمله مقصورا على دراسة المكاتبات التي تصل الخليفة في شكاوي وقصص معينة ، لذا فقد أسهم في تنظيم العمل والاتصال بالإدارات الحكومية .

ولقد استحدث الخليفة المهدي دواوين جديدة لعبت دورا في استقرار نظم الدولة طلبا في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريقها ، وضبط الإدارة ومركزيتها بعد أن اتسعت ، وتطوير نظام الخراج ، وإلغاء ديوان المصادرات وإحلال ديوان المظالم بدله ، وديوان الأزمة ، ووظيفة الحسبة ، وتطوير ورفع كفاءة بقية الدواوين الأخرى التي أسهمت في استقرار الوضع السياسي في الدولة .

أما فيما يخص نظام الخراج ، ففي عهد العباسيين أصابه تطور مهم ، حيث تقرر العدول عن نظام المساحة الذي كان معمولا به منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، واستبدل بنظام المقاسمة[١٠] . ومن الثابت أن أبا جعفر المنصور هو الذي أحل هذا النظام محل الضريبةالنقدية التي كانت تفرض على الحنطة والشعير ، ومفادها بأن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية في غلتها ، ولما أدى ذلك النظام إلى تعسف الجباة في جميع الضرائب ، أمر الخليفة المهدي ، باقتراح من وزيره الكفء أبي عبيد الله معاوية بن يسار ، أن تتناسب الضرائب طرديا لما تنتجه الأرض من محصول كبير أو قليل . فإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى مجهود كبير كان على الزراع أن يقدموا نصف الغلة للحكومة . وإن تعذر عليهم ريها يدفعون الثلث أو الربع أو الخمس تبعا لحالة الأرض (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦) . ويبدو أن هذا الإجراء كان أقرب إلى العدل لجعله

المزارعين شركاء في الحصة ، فإن صلح المحصول أصاب الاثنان خيره ، وإن أصابه شيء يقع الغرم كله على الفلاح . والواقع أن هذا التغيير في الجباية كان إصلاحا بلا شك في تلك الظروف التي حدث فيها ، لأنه أوجد نظاما موحدا ، وطريقة عادلة ميسرة للجباية ، وجعل الخراج متناسبا دائما مع المحصول ، ومنع الجباة من العبث والتعنف تجاه المزارعين ، كما كان مفيدا أيضا للدولة لأنه سهل حصولها على حقوقها ، وبالتالي فإن النظام أدى إلى الطمأنينة والاستقرار في المجتمع الزراعي وقد كان عاملا مساعدا في زيادة الإنتاج ، وكثرة الأموال الخراجية في أرض السواد (الريس ، ١٩٦٩ : ٤٣٣ ـ ٤٣٤) وقد مدح أبو يوسف القاضي في كتابه هذا الإجراء وأيده (القاضي ، بدون تاريخ : ٤٧) . لأنه وفق بين مصالح الدولة ومصالح المزارعين ، وسهل عملية الجباية ، بلا منازعات ومتاعب ، بعد أن وضحت الحقوق لكلا الطرفين ، المزارع والحكومة .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن أمر تنفيذ هذا النظام قد وقع في يد أولئك الدهاقين الذين تعودوا دائما أن يكونوا المستفيدين الوحيدين من أي نظام مالي تضعه الدولة ، ذلك أنهم ظلوا على رأس السلم الاجتماعي في بلادهم ، فهم الرؤساء وهم أهل البلاد وهم المسؤولون عن الضرائب . وأما الدولة فما يهمها سوى حمل الخراج إلى بيت المال ، وحفظ الأمن والاستقرار في تلك الديار (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١٢ ـ ٤٥٧) لاسيما وأن هؤلاء الدهاقين كانوا من طبقة الأشراف ، ومن كبار الملاك والحكام في القرى والأرياف ، لذا فقد لعبوا دورا مهما في استقرار الحال في تلك البلاد ، مما شجع الدولة على تركهم دون اعتراض وتدخل في شئونهم ، ودون رقابة ، فاستغلوا ذلك ولعبوا في نظام المقاسمة فيما بعد ، فأساؤوا إلى طبيعة النظام الخراجي .

وإضافة لكل ما تقدم فقد عمل المهدي على إلغاء ديوان المصادرات وأحل ديوان المظالم محله . ومن المعروف أن ديوان المصادرات قد نشأ مع بداية العهد العباسي ، غداة مصادرة السفاح لأملاك آل مروان وتقليد عمارة بن حمزة إدارة هذا الديوان (ابن تغري بردي ٢ ، ١٩٤٢ : ١٦٤ ، سرور ، ١٩٧٣ : ١٠٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٩٩) ، وفي عهد المنصور أصبح يعرف بديوان المصادرة . وقد أوصى المنصور ابنه المهدي بإلغاء الديوان ورفع الظلم الذي لحق بالناس حين قال له : « إني قد هيأت لك شيئا ترضي به الخلق ولا تغرم من مالك شيئا ، فإذا أنا مت فادع هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الأموال التي سميتها المظالم ، فاردد عليهم كل ما أخذ منهم ، فإنك تستحمد إليهم وإلى العامة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) ، ولقد نفذ المهدي وصية والده فأحضر كل من أخذ منه مال فأرجعه إليه (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) .

وبالإجمال ، فإن هذه الأموال المصادرة كانت تؤخذ بلا شك من خصوم الحكم وأعدائه ، ولم يكن مثل هذا الديوان موجودا في العصر الأموي فيما انتهى إلى علم الباحث .

ويتراءى لي بأن ديوان المظالم هو من الدواوين المهمة التي حققت العدالة بين الناس ، ولم يكن هذا الديوان من صنع العباسيين ، فالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مثلا نظر في المظالم وجعله إلى قاضيه ابن أدريس الخولاني (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٢٢) ونظر فيها الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٧ ـ ٩٣) . وأفرد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان يوماً لها (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، القرافي ، ١٩٣٨ : ٤٥) وندب الخليفة عمر بن عبدالعزيز نفسه للمظالم لرد مظالم بني أمية إلى أهلها (المارودي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، النويري ٦ ، ١٩٤٩ : ٢٦٩) .

أما في عهد المهدي فقد نال ديوان المظالم مكانة خاصة ، رغبة منه في ميل الناس إليه واسترضائهم ، والملاحظ أن الخليفة المهدي قد وضع هذا الديوان تحت رقابته المباشرة ، مع إشراك بعض القضاة ، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة عن طريقهم . وقد روي عنه أنه قال : « أدخلوا عليّ القضاة فلو لم يكن ردي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى » (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٩ ، الأنباري ، ١٩٧٧ : ١٨٩) . وفي هذا القول إشارة واضحة ودلالة مهمة على حسن نوايا الخليفة وتقديره لأهمية دور القضاة في الحياة العامة .

ومن الدواوين التي ظهرت في عهده أيضا ديوان الأَزِمَّة . ووظيفة هذا الديوان الإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة ومراقبة الأمور المالية فيها . ويذكر الطبري أن الخليفة المهدي أمر بأن يكون لكل ديوان زمام وله رجل يضبطه (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٤٩)، ويذكر سيد أمير علي بأن بعض الكتاب أطلقوا خطأ اسم ديوان الزمام ، فهذا الديوان الذي أسسه المهدي قد سمي ديوان الأزمة في العاصمة ، وديوان الزمام في الولايات (علي ، بدون تاريخ : ٤١٦) ويبدو أن الخليفة المهدي هو الذي وسع أعمال هذا الديوان وأراد له هيمنة مركزية على بقية الدواوين . وأنشأ ديوانا أعلى منه هو ديوان زمام الأزمة وعهد برئاسته لعلي بن يقطين (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ١٦٨) . إن هذا الديوان الذي أصبحت له أحقية الإشراف العام على دواوين العاصمة والولايات في كل الأمور وبخاصة النواحي المالية ، يقابله في عصرنا هذا ديوان الرقابة المالية أو ديوان المحاسبة ، وقد اختص بمراجعة حسابات الدولة ، كما أصبح أداة فعالة لتحسين الإدارة وخضوع جميع

الدواوين الأخرى للمراقبة والمحاسبة ، وتحت طائلة المساءلة القانونية ، وبالتالي تثبيت رقابة منظمة على واردات ومصروفات الدولة ، فتوفرت للدولة الأموال التي مكنتها من البناء والازدهار والتقدم والمضي في المشاريع العمرانية .

والمدقق في طبيعة تطور النظام الإداري في عهد المهدي يلحظ أن وظيفة الحسبة قد أصابها شيء من التطوير والتجديد . وارتبط تاريخ هذه الوظيفة في الدولة الإسلامية بتاريخ القضاء ، وهي وظيفة وولاية يقوم بها موظف مختص ، مهمته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهي نوع من السلطة تملكها الدولة لمراقبة الأسواق والشارع العام لضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ضمانا للمصلحة ، حتى لا يعتدي عليها أحد ، وهو قانون إسلامي يقوم على أساس الدفاع الاجتماعي ، مستمد من الآية الكريمة : ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** ﴾ (القرآن الكريم ، آل عمران : ١٠٤) . ومن قول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » (مسلم ، ١٩٧٣ : ١٦) . وعلى هذا الأساس فقد قيل أن الرسول ﷺ كان أول محتسب في الإسلام . ويروى أنه ﷺ ولى سعيد بن العاص على السوق بعد فتح مكة . وفي عهد الراشدين كان الخليفةعمر بن الخطاب أول من مارس هذه الوظيفة باعتباره مسؤولا عن أمور المسلمين ، فقد كان يتجول ليلا ونهارا في المدينة ، يوجه الناس إلى الإلتزام بأمر الدين ، حتى قيل إنه ضرب مرة مالا حمل دابته أكثر مما تطيق (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٣ ، النبهان ، ١٩٧٤ : ٦٩٩) .

وفي عهد الدولة العباسية وردت إشارة ألى ذلك ، فقد أوكل أبو جعفر المنصور إلى عاصم بن سليمان الأحول مهمة مراقبة المكاييل والموازين (ابن سعد ٧ ، ١٩٣٠ : ٣٠ ، ابن حجر ، بدون تاريخ : ٤٢ ، البغدادي ١٢ ، ١٩٣١ : ٢٤٣ ـ ٢٤٤) . غير أن المؤرخ الفرنسي سديو يؤكد أن هذه الوظيفة ظهرت لأول مرة في عهد الخليفة محمد المهدي (سديو ، ١٩٦٩ : ١٩٢) وفي رأينا أن الحسبة ، كوظيفة دينية ، قد مورست منذ بداية عهد الإسلام ، ولكنها كوظيفة رسمية يصدر بها مرسوم حسب اصطلاحنا كانت منذ عهد الخليفة المهدي . والثابت أنها قديمة وجدت منذ عهد الرسول ﷺ وقد صنفت فيها المؤلفات منذ فترة مبكرة ، فقد صنف يحيى بن عدي (ت ٢٠٧ هـ) كتابا في أحكام السوق . غير أن هذه الوظيفة ظهرت كديوان مستقل ، في عهد المهدي ، ووضع الفقهاء الشروط المنظمة لها ، ووسع اختصاصها فلم تصبح سلطة صاحب السوق مقتصرة على مراقبة أهل البيع والشراء والمكاييل والموازين فحسب ، بل امتد اختصاصه ليشمل كل ما يباع في الأسواق . وكذا مراقبة الأخلاق العامة فيها ، وحتى الاحتساب على الهيئة الحاكمة العليا ، فقد

فرضت النظم والضوابط الخاصة بكل سلعة من السلع وشروط صنعها على أصوله ، وامتد اختصاص هذه الوظيفة إلى حفظ الأمن في الأسواق ، والإشراف على سلامة الناس والبضائع المباعة ، وكذلك المحافظة على الآداب العامة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٦) .

لقد كان لإصلاحات المهدي أثرها البين في ازدهار وتقدم الحياة الاقتصادية ، وكانت إنجازاته في مجال حفظ وتقوية نظام الحسبة مسألة مهمة في استقرار هذه الوظيفة فيما بعد .

ومن تنظيمات المهدي الإدارية الأخرى جباية أسواق بغداد ، وجعل عليها الاجارة وعهد بأمر جبايتها إلى سعيد الحرشي ، فكانت أول ما جبيت أسواق بغداد للخليفة المهدي (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٩٩) . ولعل الحاجة إلى المزيد من المال ، والرغبة في إحكام الرقابة على الأسواق ، ووقف دعاوى الارتباك التي كانت تشهدها الأسواق سابقا ، كانت وراء السعي إلى فرض تلك الجباية على الدكاكين ، فقد ذكر المقريزي : « بأن أول من وضع على الحوانيت الخراج في الإسلام أمير المؤمنين أبو عبدالله محمد بن أبي جعفر المنصور في سنة سبع وستين ومائة وولى ذلك سعيد الحرشي » (المقريزي ١ ، ١٣٢٤ هـ : ١٠٣) .

وفي رأينا أن هذا الإجراء قد زاد من واردات الدولة المالية ، وساهم في إعطاء المدينة رونقا وشكلا مقبولا ، وأوقف التعديات والفوضى التي كانت سائدة في أسواقها بسبب غياب الرقابة وانشغال الدولة في المنازعات الداخلية .

إن هذه الأموال المتجمعة في بيت مال الدولة استخدمت في نفقات الجهاز الإداري المتزايدة ، وفي مواجهة العلاقات مع الروم ، أو في مصاريف البلاط العباسي ، وحتى تنظيم العمل في الدواوين ، ليضمن استمراريتها في أداء وظائفها ، فقد أمر بتنظيم عمل الكتاب في الدواوين وعطلهم الرسمية ، وبجعل يوم الخميس عطلة للكتاب يستريحون فيها ، وينظرون في أمورهم ، ويوم الجمعة للصلاة والعبادة ، وبقي هذا التقليد قائما حتى عهد المعتصم الذي ألغى عطلة الخميس (ابن حبيب ، ١٩٤٢ : ٣٧٥ ، الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٦٦) .

ولو عقدنا مقارنة سريعة بين النظم الإدارية في عهدي المهدي وسابقيه ، وعهد الخليفة العباسي هارون الرشيد ، فإننا نسجل جملة من الملاحظات هي .

ـ **الوزارة** ، حيث اتجه هذا النظام نحو الثبات ، حين منح الوزير صلاحيات القوة والنفوذ ، وأصبحت الوزارة من الوظائف الرفيعة في عهده ، وذلك لأن النظر للوزير كان عاما لم يقتصر على جانب واحد . بل صار اسمه جامعا لخطتي السيف والقلم ، وسائر

معاني الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعي جعفر بن يحيى بالسلطان لعموم نظره وقيامه بالدولة ما عدا الحجابة (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٣٨ ، مسكويه ١ ، بدون تاريخ : ٣ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) . فأصبح الوزير في عهد الرشيد يشرف على دور ضرب النقود والسكة ، وتبدو شبه اللامركزية ظاهرة كصفة من صفات الحكم ويقول حمدان الكبيسي : « حين أعطي الوزير هذه الصلاحيات الواسعة ، استغل الوزراء البرامكة هذه المهمات فأساؤوا التصرف ، وتجاوزوا الحدود ، واندفعوا وراء بواعث سياسية محصنة ، وحاولوا من خلالها تحقيق أمجاد شخصية ، ومصالح قومية تبرز واضحة في أعطيات النقود التي يغدقون بها على أتباعهم » (الكبيسي ، ١٩٨٦ : ٢٣٢ ـ ٢٣٣) .

وفي عهد الرشيد استحدث منصب قاضي القضاة (ابن خلكان ٦ ، لا تاريخ : ٧٧٣ ، البغدادي ١٤ ، ١٩٣١ : ٢٤٢ ، الزركلي ٩ ، ١٩٦٩ : ٢٥٢) ، لمحاولة الاهتمام بالعدل بين الناس ، وتوزيع اختصاصات القضاة في محاكم الدولة ، ويبدو أن هذا التوجيه في استحداث هذا المنصب القضائي الكبير يعود إلى جهود أبي يوسف في محاولته حصر تعيين القضاة بأصحابه ، لأن الدولة لعباسية كانت بحاجة إلى ترجمة اتجاهها بإيجاد مذهب معين للدولة ، يجمع حولهم الرأي العام ضد العناصر التي تحاول القضاء على دولتهم سياسيا ، وقد حقق أبو يوسف ذلك . وأبو يوسف القاضي من الرجال الذين حظوا برضا الدولة في ذلك الوقت ، مما يفسر بقاءه في منصب القضاء ، إلى أن مات بعد خمس عشرة سنة ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين للهجرة (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٥٠ ـ ٣٥١) ، والمعروف أن العباسيين لم يبقوا أحداً في منصبه ـ وبخاصة إذا كان منصباً مهماً ورفيعاً ـ إلا إذا حقق للدولة ما تهدف إليه في سياستها ، واطمأنوا إلى جانبه . وتبع ذلك تعيين رجال للعدالة في كل الولايات لكتابة العقود على مبدأ الشريعة الإسلامية ، وخصص لهم أماكن عامة وخاصة يجلسون فيها ليسهل وصول الناس إليهم (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٠٥ : ١٣٣ ـ ١٣٤) ، لكسب رضا العامة والخاصة ، ويفرض عليهم الولاء والمحبة والإعجاب لتحقيق أهداف ومرامي الدولة الأساسية في الاستقرار والنجاح . وكذلك ظهرت رغبة الخليفة واضحة في حفظ الأمن الداخلي ، وتعيين شبكة من العيون وضعت تحت سلطة صاحب الشرطة . لمنع الاضطراب الذي قد يحصل من كثرة الوافدين للمدينة ، وتعيين الحراس الليليين أو ما نسميهم بالعسس للمحافظة على الدور والطرق من اعتداءات اللصوص عليها (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٠٥ : ١٣٣) . ويروي ابن الآبار في أعتاب الكتاب أن هارون الرشيد استعمل حراسا من قبائل أفريقية ذوي قامات طويلة وآخرين ذوي قامة قصيرة ، أطلق عليهم اسم النمل

ووظيفتهم انهم يرمون من يعارضه في طريقه أو بمثابة حرس شخصي للخليفة (ابن الآبار ، ١٩٦١ : ٧٦) .

ورغم أن الأمور الإدارية والتنظيمية سارت بصورة حسنة في عهده ، لكننا نلحظ أن هناك إهمالا لشئون البريد ، استدعى ذلك قلة المحاسبة للقائمين على الأمور المالية ، فقد ذكر الجهشياري : « أن أمور البريد والأخبار أيام الرشيد كانت مهملة » (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ٢٦٥) . ومهما قيل فيبدو أن هذا الإهمال قد صاحب السنين الأولى من حياة الرشيد ، حين غدت الدولة بيد البرامكة من الناحية الفعلية ، فاستغلوا سلطتهم لصالحهم دون الاهتمام بأمر الخلافة وفي ذلك أقوال كثيرة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٨٧) .

وفي رأينا أن السبب يعود في ذلك لعدم إقامة الرشيد لمدة طويلة في بغداد ، فإقامته كانت أغلبها في الرقة شمال الأناضول ، وعاما يغزو وعاما يحج ، وذلك هربا من نفوذ البرامكة حتى أطاح بهم ، فاستقر في بغداد ونظر أمر الدواوين بدقة غير سابقة .

ومن أعماله الإدارية تخفيف ضريبة الخراج على أهل السواد إلى العشر ، بعد أن كان يؤخذ منهم النصف (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٦) . كسبا لولاء الناس ودفعا لنشاط الحركة الاقتصادية الزراعية . كما سعى إلى نشر العلم والتعليم فأمر بإنشاء المدارس والكتاتيب لتعليم الناس القراءة والكتابة ، وشمل اليتامى بذلك (الجهشياري ، ١٩٣٨ : ١٧٦ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٧) .

الخلاصـــة

كانت الإدارة في الدولة العربية الإسلامية بسيطة غير معقدة في عهد الرسول ﷺ فالناس به راضون حكما وقائدا . وكان العهد الراشدي امتدادا لعهد الرسول ﷺ . خلا بعض الأجهزة الإدارية التي اقتضت الأحوال الاجتماعية والظروف الأمنية استحداثها ، فعمر بن الخطاب بدأ التنظيم الإداري ، على اعتبار أنه يبني قوام دولة مدنية ، أما في عهد علي بن أبي طالب ، فقد عمل على استحداث نظام الشرطة ، وذلك أثر الحوادث الأمنية التي أصابت الدولة .

غير أن قاعدة المجتمع قد توسعت إثر نجاح الجيوش الإسلامية في فتح العديد من الأقطار والبلدان ، ومن ثم انضواء جماعات جديدة ، بثقافات مختلفة فارسية وبيزنطيةوقبطية وغيرها ، مما أوجب على الأمويين خلق الأطر الإدارية الجديدة لاستيعاب وحل المشكلات.الناجمة عن هذا التضخم في عدد السكان ، وامتداد رقعة الدولة ، فأحدث الأمويون دواوين مركزية تحكم السيطرة على الأقاليم والولايات .

أما في العصر العباسي ، فالأمر في عهد السفاح كان إبقاء ماكان على ماكان ، وذلك أن الدولة العباسيةتعاني من مشكلات تتعلق بأمر بقائها . وهي تحاول القضاء نهائيا على خصم لها صرفت السنون في تدبير أمر القضاء عليه ، فكان الجانب الأموي هو المسيطر على فكر الخليفة السفاح . أما في عهد المنصور ، فبالرغم من المنازعات الداخلية والخارجية ، إلا أنه ، كرجل دولة ، أولى الجانب الإداري عناية متميزة ، فبعد بناء بغداد ، واستقرار الأحوال فيها ، التفت نحو الإدارة ، فأحدث جملة من الدواوين ، أشرنا إليها في حينه ، وكان أهمها ديوان المصادرات والبريدوغيرها ، ولكن حالة الاستقرار في تلك الدواوين لم تكن ثابتة بسبب عدم تعود الناس والموظفين عليها ، ثم النزعة المركزية التي طبعت تلك الدواوين بطابعها ، أما المهدي فقد تسلم الأمور ، بخزانة مملوءة بالأموال ، ودون منازعات داخلية أو مشكلات خارجية مؤثرة ، فقد أعطى جل اهتمامه لأمر تنظيم الإدارة ، فاستقرت الدواوين ، بل وأبدع في مجال تنظيمها ، فكان كما رأينا ، أن أوجد دواوين جديدة حديثة ومبتكرة لم تكن معروفة من قبل ، مثل ديوان الزمام وديوان زمام الأزمَّة ، ونقل وظيفة الحسبة إلى ديوان مستقل وديوان لجباية الأسواق وتنظيم عمل الكتاب في هذه الدواوين .

وسار الرشيد على خطى والده المهدي ، إلا أن النفوذ البرمكي وقف في وجه رغبته في إحكام السيطرة على الوزارة ، فكان أن اختل أمرها ، وغدا الوزير ، وزير سيف وقلم ، وما كان لهارون الرشيد أن يقبل بالمساس بسلطته ، فتحين الفرص حتى واتته الظروف ، وأعاد الوزارة إلى حيث يريد ، وغدا الخليفة ذا الهيبة والسلطان في دولته .

إن مسألة التنظيم الإداري في الدولة العباسية أمر يحتاج إلى مزيد من الدرس والعناية ، وتلك أولية حاولنا بها ، قدر جهدنا ، أن نوضح الصورة ، على أن نتبعه بدراسات أكثر تفصيلا . وهذا ما سنفعل ، فإن أحسنّا فهذا ما قصدنا وإلا فلنا أجر المجتهد .

الهوامش :

(١) ديوان الإنشاء : أول ديوان وضع في الإسلام لتمشية معاملات الرسول ﷺ واحتياجاته وما يهم الجماعة الإسلامية ، كما عمل خاتم للرسول لختم الرسائل المرسلة منه للآخرين وحتى لا تتعرض الرسائل للتزوير والغش .
ابن سعد ٣ ، ١٩٣٠ : ١٣٩
الكتاني ، ـــ : ٣٨١ ـ ٣٨٢

الهوني ، ١٩٧٦ : ١٤
أما كتاب النبي فمنهم أبي بن كعب الأنصاري وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت الأنصاري وخالد بن سعيد بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم .
ابن هشام ١ ، ١٩٧٥ : ٣٥٠
الطبري ٦ ، ١٩٦١ : ١٧٩
الأعظمي ، ١٩٧٤ : ٢٥ وما بعدها .

(٢) النيروز : ومعرف نوروز ، أي اليوم الجديدوهو اسم أول يوم في السنة القديمة .
المهرَجان : عيد الفرس عند نزول الشمس في أول الميزان .
الفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذي يسعى بالكتب .
الطبري ٦ ، ١٩٦١ : ٥٦٩ .
الأهل ، ١٩٥٣ : ٩٣ .
ابن منظور ، ـــ : مادة فوج .

(٣) في عهد السفاح ولي المنصور على الجزيرة وأرمينية وأذربيجان قبل توليه الخلافة ، وولي داود بن علي على الحجاز واليمن واليمامة ، وعبدالله بن علي على الشام ، وسليمان بن علي على البصرة وتوابعها وهي البحرين وعمان واسماعيل بن علي على كور الأهواز ، وأبا مسلم الخراساني على خراسان ، وأبا العون على مصر وشمال أفريقيا ، وموسى بن كعب على السند .
اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٥١ وما بعدها
الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٦٥

(٤) الراوندية : قوم من أهل خراسان يقولون بتناسخ الأرواح ، اعتبروا من الخارجين على الإسلام ، وقد غضب عليهم المنصور وأمر بقتلهم بعد أن تمادوا في الغلو ، فقتلوا جميعاً بأمر الخليفة المنصور قتلهم القائد خازم بن خزيمة .
الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٥٠٥ ـ ٥٠٧
الأشعري ، ١٩٢٩ : ٢١ ـ ٢٢

(٥) يذكر اليعقوبي في تاريخه أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من استكتب النصارى .
اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٢٣٢

(٦) من الثورات التي حدثت في عهده ثورة عبدالجبار الأزدي وحركة الاصبهبذ وثورة محمد النفس الزكية وحركة أستاذ سيس ، وحركة سنباد وغيرها .
ابن حبيب ، ١٩٤٢ ٠ ٣٧٤
الطبري ٧ ، ٨ ، ١٩٦١ : ٤٩٥ ، ٥١٢ ، ٢٩
الأصفهاني ، ١٣٦٨ هـ : ٢٣٢

(٧) الثغور : الثغر ما يلي دار الحرب وهو الموضع الذي يكون حدا فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو مكان تجميع السلاح والجيش وبمثابة منطقة عسكرية حدودية وقيل أن الخليفة المنصور هو الذي عمل على تحصين الثغور وتقويتها ، وكانت الصفة الحربية هي التي تسود هذه الثغور ، حيث أقيمت وفق نسق عسكري ، وكانت الدولة تتولى كل مرافق المنطقة الثغرية كالأمن والطرق والمزارع والمساكن إلى جانب متطلبات الحصون والجند .
ابن منظور ، ١٩٥٩ : مادة ثغر
الجاسم ، ١٩٧٧ : ١٦ .

(٨) الركايا : الركية البئر ذات الماء الكثير وجمعها ركايا .
الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .
ابن الأثير ٦ ، ١٩٦٥ : ٥٥ .
البستاني ١ ، ـــ : ٨١٥

(٩) يذكر الطبري بأن هذه الوظيفة استمرت لفترة طويلة وشغلها بعد وفاة يقطين بن موسى أخيه أبو موسى .
الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .

(١٠) يقول ضياء الدين الريس إن نظام المساحة يقدر فيه الخراج حسب الأرض والناس ، أما نظام المقاسمة فثلث الحاصل تأخذه الدولة والثلثان الآخران للمزارعين .
الريس ، ١٩٦٩ : ٤٣٠
الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦

المصادر العربية

القرآن الكريم

مسلم ، ي
١٩٧٣ مختصر صحيح مسلم ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن الآبار ، ر
١٩٦١ أعتاب الكتاب ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق .

ابن الأثير ، ي
١٩٦٥ الكامل في التاريخ ، بيروت دار صادر وبيروت للطباعة .

ابن الأخوة القرشي ، د
١٩٣٧ معالم القربة في أحكام الحسبة ، لندن ، طبعة كمبرج .

ابن تغري بردي ، ي
١٩٤٢ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية .

ابن حبيب ، ي
١٩٤٢ كتاب المحبر ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن حجر ، ي
بدون تاريخ الإصابة في تمييز الصحابة ، بغداد ، مكتبة المثنى .

ابن حزم ، ي
١٩٦٤ جمهرةأنساب العرب (تحقيق عبدالسلام هارون) ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

ابن خلدون ، ن
١٩٥٦ المقدمة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني .

ابن خلكان ، ر
بدون تاريخ وفيات الأعيان وأنباء الزمان (تحقيق إحسان عباس) ، بيروت ، مطبعة دار الثقافة .

ابن خياط ، ت
١٩٦٦ كتاب التاريخ (تحقيق أكرم العمري) ، النجف الأشرف ، مطبعة الآداب .

ابن سعد ، د
١٩٣٠ الطبقات الكبرى (عني بتصحيحه وطبعه ادوارد سنحو) ، برلين .

ابن طباطبا ، أ
بدون تاريخ الفخري في الآداب السلطانية ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر .

ابن عبدالحكم ، ي
١٩٥٤ سيرة عمر بن عبدالعزيز ، القاهرة ، نشر مكتبة وهبة .

ابن قيم الجوزية ، ي
١٩٦١ أحكام أهل الذمة (تحقيق صبحي الصالحي) ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق .

ابن كثير ، ي
١٩٥٢ البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

ابن منظور ، ي
١٩٥٩ لسان العرب ، بيروت ، دار لبنان للطباعة .

ابن هشام ، م
١٩٥٥ كتاب سيرة النبي ﷺ ، مجلدان يحويان أربعة أجزاء (تحقيق مصطفى السقا) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

أبو يوسف ، ي
١٣٨٢هـ كتاب الخراج ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

أحمد ، د
١٩٦٦ الخلافة والدولة في العصر الأموي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الأشعري ، ل
١٩٢٩ مقالات الإسلاميين واختلاف المصليـن ، استانبول ، مطبعة الدولة .

الأصفهاني ، د
١٣٦٨هـ الأغاني ، القاهرة ، مطبعة التقدم .
١٩٦٤ مقاتل الطالبين ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .

الأعظمي ، ي
١٩٧٤ كتاب البنى ، الكويت ، مطبعة المكتب الإسلامي .

الأنباري ، ي
١٩٧٧ النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي ، النجف الأشرف ، مطبعة النعمان .

الأهل ، د
١٩٥٣ الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز ، بيروت ، ط ١ ، دار العلم للملايين .

البغدادي ، ي
١٩٣١ تاريخ بغداد ، القاهرة ، مطبعة السلام .

البلاذري ، ر
١٩٧٨ فتوح البلدان ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي .

الجاسم ، ل
١٩٧٧ دراسات تاريخية عسكرية عن الثغور الإسلامية منذ الفتح العربي للشام حتى نهاية العصرالعباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .

جعفر ، ر
١٩٨١ كتاب الخراج وصنعـة الكتابـة (شرح وتحقيق محمـد حسين الـزبيدي) ، بغداد ، مطبعة دار الرشيد .

الجهشياري ، س
١٩٣٨ الوزراء والكتاب ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

حسن ، ن
١٩٧٠
١٩٦٥ تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الخربوطلي ، ن
بدون تاريخ المهدي العباسي ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والنشر .

دروزة ، د
١٩٥٩ تاريخ العرب في الإسلام ، بيروت ، نشر دار اليقظة للتأليف والترجمة .

الدوري ، ز
١٩٥٠ النظم الإسلامية ، بغداد ، مطبعة نجيب باشا
١٩٤٥ العصر العباسي الأول ، بغداد ، مطبعة التفيض .

الدينوري ، د
١٩٦٠ الأخبار الطوال ، القاهرة ، مطبعة وزارة الثقافة والأرشاد .

الذهبي ، ن
بدون تاريخ تاريخ الإسلام ، القاهرة ، مطبعة معهد المخطوطات العربية .

الريس ، ن
١٩٦٩ الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

الزركلي ، ن
بدون تاريخ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، بيروت ، مطبعة لبنان .

زيدان ، ي
١٩٥٠ تاريخ التمدن الإسلامي (تحقيق حسين مؤنس) ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .

سديو ، ش
١٩٦٩ تاريخ العرب العام (ترجمة عادل زعيتر) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

سرور ، ن
١٩٧٣ تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربي .

سعيد ، م
١٩٧٤ الأصناف الإسلامية في العصر العباسي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد .

السيوطي ، ي
١٩٥٢ تاريخ الخلفاء ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

الشريف ، م
١٩٧٣ العالم الإسلامي في العصر العباسي ، دار الفكر العربي للنشر والطباعة .

الطبري ، ي
١٩٦١ تاريخ الرسل والملوك ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

علي ، ش
بدون تاريخ مختصر تاريخ العرب التمدن الإسلامي ، بيروت ، دار العلم للملايين .

عمر ، ي
بدون تاريخ كتاب النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع .

فلوتن ، ن
١٩٣٤ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات (ترجمة حسن ابراهيم حسن) ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

فلهاوزن ، س
١٩٥٨ تاريخ الدولة العربية وسقوطها (ترجمة عبدالهادي أبو ريدة) ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر .

القرافي ، س
١٩٣٨ الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ، القاهرة ، مطبعة السعادة المصرية .

القره غولي ، ت
١٩٧٤ التنظيمات الإدارية في العراق والشام في العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

القلقشندي ، ي
١٩٦٤ مآثر الأناقة في معالم الخلافة ، الكويت ، مطبعة الكويت .

الكازروني ، ي
١٩٧٠ مختصر التاريخ ، بغداد ، مطبعة المثنى .

الكبيسي ، ن
١٩٨٦ مؤسسة الوزارة في الدولة العربية ، بغداد ، مطبعة الأعظمي .
١٩٨٤ أسواق بغداد ، مطبعة الأعظمي .

الكتاني ، ي
بدون تاريخ التراتيب الإدارية ، بيروت ، مطبعة لبنان .

كرد علي ، د
١٩٦٨ الإسلام والحضارة العربية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف النشر .

ماجد ، م
١٩٧٣ العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .

الماوردي ، ي
١٩٦٦ الأحكام السلطانية ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

متز ، م
١٩٦٧ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (ترجمةعبدالهادي أبو ريدة) ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

المدور ، هـ
١٩٠٥ حضارة الإسلام في دار السلام ، القاهرة ، مطبعة المؤيد .

المسعودي ، ي
١٩٧٣ مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة ، مطبعة دار الفكر العربي .

مسكويه ، ب
بدون تاريخ تجارب الأمم ، بغداد ، مكتبة المثنى .

مصطفى ، ر
١٩٧٤ دولة بني العباس ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

المقريزي ، ي
١٣٢٤هـ المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، مطبعة النيل .

مؤنس ، س
١٩٧٣ عالم الإسلام ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .

النبهان ، ن
١٩٧٤ نظام الحكم في الإسلام ، الكويت ، مطبعة جامعة الكويت .

النويري ، ي
١٩٤٩ نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية .

الهوني ، ج
١٩٧٦ النظم الإدارية والمالية في الدولة العربيةالإسلامية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .

ياقوت ، ي
١٩٧٧ معجم البلدان ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر .

اليعقوبي ، ي
١٩٦٤ كتاب التاريخ ، بغداد ، المطبعة الحيدرية .

المصادر الأجنبية

Barthold, W.
1929 Turkestan Down to the Mongol Invasion. Leiden: G.M.S.

Brown, E.
1909 Literary History of Persia from the Earliest Times until Fridaways. London: Ficher.

Muir, W.
1924 The Caliphate: Its Rise, Decline and Fall. Edinburgh: T.H. Weir

Noldeke, T.
1892 Sketches from Eastern History. London: Ficher

Administration in the Beginning of the Abbasid Dynasty

Abdul-Jabbar Al-Obaidi

This study surveys the administration of the Islamic State during the reign of the Abbasid Caliphs. As the Islamic state increased and flourished, new groups and cultures (e.g. Byzantine, Coptic and Persian) were incorporated within Islamic society, creating the need for a new administration to organize the increased diverse population. The Umaiyad created new central Diwans (offices) to govern the distant provinces and regions of the new state. The Abbasid caliph Al-Saffah maintained this situation, as the state was passing through times of crisis. Al-Mansur, however, was interested in administration, and after establishing the city of Baghdad he organized Diwans such as the post office and the confiscation office. His successor, the caliph Al-Mahdi, also reigned in an era of peace, and consequently the Diwans became better organized and more stable. His son, the caliph Al-Rashid, followed his father's example, but the influence of the Barmacids was an obstacle to the control of his ministries.